المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

تقييم حالة

إيران "الثوريّة" والثّورات العربيّة: ملاحظات بشأن السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة ومآلاتها

د. محجوب الزويري | مايو ٢٠١٢

إيران "الثوريّة" والثورات العربيّة: ملاحظات عن السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة ومآلاتها

سلسلة: تقييم حالة

د. محجوب الزويري | مايو ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

ملخّص

تسعى هذه الورقة إلى مناقشة القراءة الإيرانيّة للرّبيع العربي، مركّزةً على الخطاب السّياسي القادم من طهران بشأن ما شهدته وتشهده المنطقة العربيّة. كما تسعى الورقة إلى قراءة المشهد السّياسي الدّاخلي الإيراني ومدى ارتباطه بسياسة إيران الخارجيّة ومواقفها من الثّورات العربيّة. وتختم الورقة بتقديم بعض الخلاصات التي توصّل لها الكاتب في تقييم الموقف الإيراني من ربيع العرب أو صحوتهم.

المحتويات

مقدّمة ١

مفاجأة من العيار الثّقيل ٢

مواقف إيرانيّة لا موقف! ٣

الثّورات العربيّة ومقاييس الرّبح والخسارة الإيرانيّة ٧

سياسة إيران الخارجيّة في ظلال الثّورات العربيّة ١٠

خلاصة ١٥

مقدّمة*

عام وبضعة شهور تنقضي على ما تعارف عليه أهل السّياسة والإعلام وقبلهم من قاموا بالفعل نفسه "بالرّبيع العربي"[1]. وعلى الرّغم من أنّ المصطلح لم يكن في الأصل عربيًّا، لكنّه وجد له مكانةً في الذّهنيّة العربيّة، ربّما لما تحمله كلمة ربيع من معانٍ جميلة في النّفس والمشاعر العربيّة. وبغضّ النّظر عمّ إذا كان ربيعًا عربيًّا أم صحوةً عربيّة، فهو بلا شكّ علامة بارزة، ومحطّة يصعب القفز عليها عند قراءة تاريخ العرب الحديث، وربّما تاريخ العالم الحديث. ولأنّه محطّة بارزة، فإنّ الأسئلة المطروحة عن الرّبيع العربي أو الصّحوة العربيّة هي أكثر بكثير من الإجابات. فإضافةً إلى الأسئلة المتراكمة عن فهم التّوقيت والأسباب، تبرز الأسئلة المتعلّقة بردود الفعل والمواقف ممّا جرى ويجري، سواء في الدّاخل العربي أو المحيط الإقليمي. من هنا يأتي الحديث عن إيران، الدّولة المجاورة للعرب. لكن الجوار الجغرافي ليس السّبب الوحيد الذي يدفع للكتابة عن الموقف الإيراني من ثورات العرب في القرن الحادي والعشرين، فإيران هي الدّولة

---

* هذه الورقة في الأصل هي أساس المحاضرة التي ألقاها الدكتور محجوب الزويري في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، يوم الاثنين ٦ شباط / فبراير ٢٠١٢.

[1] استخدم مصطلح "الربيع العربي" أوّل مرة في القرن الحادي والعشرين في عام ٢٠٠٥، في مقالة نشرها أحد المحافظين الأميركيّين الجدد في جريدة **سياتل تايمز** يوم ٢٠٠٥/٣/٢٧. غير أنّ استخدام مفهوم "الربيع" لوصف الهبّات المطالبة بالتّغيير يمكن أن يعود إلى عام ١٨٤٨ حيث حصل ما يسمّى ربيع الشعوب في أوروبا، حيث بدأ في بولونيا في عام ١٨٤٦، لكن زخْمه الحقيقي لم يحدث إلا في عام ١٨٤٨. وقد قامت تلك الثورات بدورٍ بارز في نشر الفكر الليبرالي المنادي بمزيدٍ من الحرّيات.

http://seattletimes.nwsource.com/html/opinion/2002214060_krauthammer21.html

للمزيد انظر :

Mike Rapport, *1848: Year of Revolution*, (New York: Basic Books, 2009), p. 201.

Jonathan Sperber, *The European Revolutions: 1848-1851*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp.109-156.

http://www.age-of-the-sage.org/history/1848/revolution_of_1848.html

الإقليميّة الّتي وسمت القرن العشرين بثورةٍ أنهت نظامًا ملكيًّا كان يوصف بالأكثر استبدادًا وخدمة لمصالح الولايات المتّحدة في منطقة الشّرق الأوسط.

مفاجأة من العيار الثّقيل

لم تكن إيران استثناءً في تفاجُئها بما يحصل في العالم العربي. وعنصر المفاجأة هذا مرتبط بثلاثة أبعادٍ مهمّة، الأوّل متعلّق بحدوث الثّورات، والثّاني بقدرتها السّريعة على تغيير أربعة أنظمة سياسيّة، أمّا الثّالث فهو قدرتها على الاستمرار، سواء في البلدان الّتي جرى فيها التّغيير أو تلك التي لم تكتمل فيها الثّورات بعد. فالثّورة الّتي أطاحت بالنّظام السّياسي المصريّ وسقوط نظام الرّئيس التّونسي زين العابدين بن علي ومن ثمّ مقتل العقيد معمّر القذّافي وانتهاء نظامه السّياسي كان مفاجأةً سارّةً لإيران، وذلك لطبيعة العلاقات المعقّدة والمأزومة على وجه العموم مع تلك الأنظمة، فالعلاقة مع مصر كانت مليئة بالشّكوك والخصومة الّتي منعت البلدين من إعادة مستوى التّمثيل الدّبلوماسي بينهما إلى درجة سفير. وبلا شكّ، فإنّ التغيّرات التي حدثت في المنطقة في نهاية عقد السبعينيّات من القرن الماضي والمتعلّقة بمعاهدة كامب ديفيد، دفعت إلى تغيّر طبيعة التّحالفات السياسيّة في منطقة الشّرق الأوسط ، كما أنّ الثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة في عام ١٩٧٩ نقلت إيران من معسكر الدّولة الصّديقة والحليفة للولايات المتّحدة وإسرائيل إلى معسكر الدّولة المعادية. وأمّا بالنّسبة إلى الموقف من ليبيا، فقد بقي اختفاء الإمام الشّيعي موسى الصّدر خلال سفره إلى ليبيا أحد عوامل الأزمة بين إيران والنّظام الليبي، لكن ذلك لم يمنعهما من إقامة علاقات دبلوماسيّة. وبالنّسبة إلى تونس، فإنّ العلاقات بين البلدين مرّت بمرحلةٍ متأزّمة بسبب سوء علاقات النّظام التّونسي مع التيّار الإسلامي، ولا سيّما قادة حركة النّهضة بسبب العلاقات بين الإسلاميّين التونسيّين وإيران. لكن التغيّر الذي حصل في إيران في عام ١٩٩٧ بانتخاب محمّد خاتمي رئيسًا للجمهوريّة الإسلاميّة، تبعه تغيّرٌ في سياسة إيران الخارجيّة قصد "نزع فتيل التوتّرات". ومن المهمّ الإشارة أيضًا إلى أنّ البعد الجغرافي بين البلدين وقلّة مجالات الاحتكاك المباشر جعلا العلاقات تمرّ بفترةٍ من الرّكود قبل انهيار نظام زين العابدين بن علي. من المهمّ أيضًا أن نشير إلى أنّ الفتور في علاقة الإسلاميّين في تونس مع إيران، ولا سيّما بعد

احتلال العراق والحضور السّياسي الإيراني في المشهد العراقي وارتباط ذلك بالبعد الطّائفي، جعل العلاقة بين إيران والنّظام التّونسي في وضعٍ أفضل ممّا كانت عليه في عقد الثمانينيّات والتسعينيّات.

لم تكن الثّورات وقدرة الثّائرين في تونس ومصر وليبيا على إسقاط الأنظمة السياسيّة المفاجأة الوحيدة بالنّسبة إلى إيران، فقدرة الحراك الثّوري على السّريان إلى دولٍ عربيّة أخرى كان المفاجأة الثّالثة ثقيلة العيار. فالحراك الثوري انتقل إلى بلدانٍ ترتبط بعلاقةٍ متميّزة مع الجمهوريّة الإسلاميّة.

إنّ زخم الحراك الثّوري الشّعبي في الوطن العربي لم يُعنْ إيران – وربّما غيرها من الدّول– على أن يكون لديها موقفٌ منسجم من تلك الثّورات، ولذلك فإنّه في الحالة الإيرانيّة يصعب الحديث عن موقفٍ "إيرانيّ"، بل مواقف، تتطوّر وفق تطوّر الحراك على الأرض، لكن المهمّ ربّما هو طبيعة العلاقة بين إيران وبين الدّولة التي تشهد حراكًا ثوريًّا.

مواقف إيرانيّة لا موقف!

من أجل فهمٍ أفضلَ للمواقف الإيرانيّة من الرّبيع العربي يجب التّركيز على مستويَيْن للتّحليل، الأوّل مرتبط بالنّظام السّياسي الرّسمي في إيران، والثّاني مرتبط بموقف المعارضة الإصلاحيّة فيها. مع أنّ الموقف الرّسمي الإيراني كان مؤيّدًا ظاهريًّا للحراك الشّعبي في تونس ومصر وليبيا، لكن المتابع يدرك وجود مواقف مختلفة من بعض المراحل التي مرّت بها تلك الثّورات، ولا سيّما في ليبيا. فبالنّسبة إلى طهران، فإنّ التّخلّص من نظام معمّر القذّافي من خلال دعم حلف النّاتو وحضور الولايات المتّحدة الأميركيّة هو أمرٌ غير مرحّب به، لأنّ إيران ترى أنّ الولايات المتّحدة والدّول الأوروبيّة –مثل فرنسا وبريطانيا– إنّما تسعى للسّيطرة على تفاصيل المشهد السّياسي

الآخذ في التشكّل في ليبيا. من هنا، كان الانتقاد الإيراني المتكرّر لما كان يحصل من قتلٍ وتدميرٍ بفعل هجمات حلف النّاتو على المدن الليبيّة، بل وعدّته تصعيدًا للعنف[٢].

من جهةٍ أخرى، فإنّ إيران التي كانت ترى مع بداية الحراك الشّعبي وما نجم عنه من صعودٍ للإسلاميّين في الدّول الثّلاث امتدادًا للثّورة الإسلاميّة في إيران أو للصّحوة الإسلاميّة[٣]، لم تلق هذه القراءة القبول في تلك الدّول، فالإسلاميّون في تلك الدّول لم يدّعوا أنّهم وراء تلك الثّورات، وحتّى ولو ادَّعَوا ذلك لواجهوا نقدًا كبيرًا من الرّأي العامّ الذي يعرف تمامًا أنّ الإسلاميّين كانوا جزءًا فحسب من حراك الرّبيع العربي. فالتّعريف الإيراني للصّحوة الإسلاميّة -كما قُدّم- لا يبدو أنّه يلقى القبول عند العرب، ذلك أنّ المبتغى من كلّ الرّبيع العربي إنّما هو الكرامة والقضاء على الاستبداد وبناء دولة القانون والمواطن الّتي تستطيع أن تحتوي الجميع وتحترم تراث تلك المجتمعات. هناك تصوّرٌ خاصّ موجود في طهران الرّسميّة، لكنّه لم يتناغم كثيرًا مع القوى الّتي كانت تعيش حالة الثّورة العربيّة. هذا الموقف لم يتناغم أيضًا مع موقف القوى الإصلاحيّة المعارضة في إيران والّتي كانت ترى -وربّما ترغب في- أن لا تكون قوى الثّورة العربيّة شبيهة بالثّورة الإسلاميّة في إيران، ولا سيّما بعد ما تعرّضت له تلك القوى من إقصاءٍ منذ عام ١٩٩٧، حيث انتخب محمّد خاتمي رئيسًا للجمهوريّة الإسلاميّة، ولكن تلك القوى الإصلاحيّة تبدو مركّزة على ما تعرّضت له بعد الانتخابات الرئاسيّة الّتي جرت في حزيران / يونيو ٢٠٠٩. فقد جرى الحديث عن عمليّة تزويرٍ ممنهج للانتخابات لضمان استمرار محمود أحمدي نجاد رئيسًا

---

[2] "Ahmadinejad: NATO's mission in Libya exacerbated conflict", CNN U.S., 21/10/2011: http://articles.cnn.com/2011-10-21/middleeast/world_meast_iran-ahmadinejad-interview_1_peaceful-nuclear-activities-islamic-revolutionary-guard-quds-force?_s=PM:MIDDLEEAST

[٣] "أحمد خاتمي: يتمّ الانتقام من سوريا انتقامًا من الصّحوة الإسلاميّة"، Iran Arabic Radio، ٢٠١٢/٤/٦:

http://arabic.irib.ir/news/item/10/115875/16

/أحمد%٢٠خاتمي:%٢٠يتم%٢٠الانتقام%٢٠من%٢٠سوريا%٢٠انتقاما%٢٠من%٢٠الصحوة%٢٠الإسلامية

للجمهوريّة الإسلاميّة. وواجهت الحكومة انتقادات تلك القوى واحتجاجاتها بقبضةٍ أمنيّةٍ شديدة انتهت بفرض إقامةٍ جبريّة على قادة تلك المعارضة المتمثّلة في مير حسين موسوي ومهدي كروبي. لقد بدا واضحًا البون الواسع بين إيران الرّسميّة والقوى المعارضة فيها حين حاولت تلك القوى الخروج في تظاهرة لدعم الثّائرين في مصر، لكن السّلطات لم تسمح بذلك خشية من أن تقوم تلك المعارضة بتوظيف ذلك لمصالحتها داخليًّا.

إنّ التّفاوت الذي بدَا شكليًّا في الموقف بين إيران الرسميّة والمعارضة الإيرانيّة الإصلاحيّة من تطوّرات الثّورات في تونس ومصر وليبيا يبدو أكثر وضوحًا عند الحديث عن الثّورة السّوريّة. فالنّظام السّياسي الإيراني يضع كلّ ثقله خلف النّظام السّوري، ويقدّم تفسيرًا شبيهًا لذلك الّذي يقدّمه النّظام السّوري من أنّ الحراك السّوري الدّاخلي قد يكون مشروعًا، لكن هناك من يسيء الاستفادة منه لتسوية حسابات مع النّظام السّوري. تسوية الحسابات تلك مرتبطة بالسّياسة التي تنتهجها سورية، ولا سيّما المرتبط منها بدعم حركات المقاومة المسلّحة كحزب الله وحماس والجهاد الإسلاميّ. وفي السّياق نفسه، يأتي الموضوع المتعلّق بالعلاقات بين دمشق وطهران التي حافظت طوال أكثر من ثلاثة عقود على مسارٍ من التّطوّر، قاومت من خلاله الضّغوط والمواقف الّتي سعت لإضعاف تلك العلاقة. وإن بدَا الموقف الإيرانيّ الرّسمي مقتنعًا –على الأقلّ من خلال الخطاب الإعلاميّ بفكرة المؤامرة–، فإنّه يحاول أن يتبنّى موقفًا غير بعيد عن الموقف الرّسمي السّوري الّذي يروّج للحاجة إلى الإصلاح في سورية، وأنّ النّظام جادٌّ في إجراء تلك الإصلاحات. هذا الموقف يبدو كمحاولةٍ لبقاء النّظام السّياسيّ في طهران منسجمًا مع المبادئ الّتي طالما يجري الحديث عنها والّتي ترتبط بدفاعه عن المظلومين، على أنّه لا يبدو أنّ الموقف الرّسمي يعبّر بوضوح كافٍ عن أنّ ما يتعرّض له الشّعب السّوري هو ظلم. ولعلّ محاولة إيران التّواصل مع الإسلاميّين السوريّين لتخفيف الضّغط على النّظام السوريّ لم تلق أذنًا صاغية، بل ربّما أثارت غضب النّظام السوريّ الّذي يرى أنّه لا لقاء مع الإسلاميّين، ونعني هنا الإخوان المسلمين.

في هذا السّياق، يمكن الحديث عن وجود تباينٍ في الموقف الرّسمي من تطوّراتٍ سوريّة[٤]، ففي حين يتحدّث المرشد الأعلى عن مساندة سورية ودعمها[٥]، نجد آخرين يتحدّثون عن حاجة سورية إلى إصلاحات[٦]. تلك التّباينات لا يمكن فهمها إلّا كمناكفة سياسيّة داخليّة وليس بالضّرورة كاختلافٍ عميق في الموقف الرسميّ. ويبدو موقف الحكومة الإيرانيّة مخالفًا تمامًا لموقف المعارضة الّتي ترى أنّ ما يحدث في سورية هو استخدام للقوّة ضدّ المدنيّين المطالِبين بحقوقهم، ويقارنون ذلك بما حدث للمعارضة الإيرانيّة في عام ٢٠٠٩ بعد الانتخابات الرئاسيّة. ولا تبدو المعارضة الإيرانيّة الإصلاحيّة بتفسير المؤامرة لما يحدث في سورية، وهو الأمر الذي زاد من ضغط الحكومة الإيرانيّة عليها.

إنّ الموقف الذي سعت الحكومة الإيرانيّة لترويجه عن التطوّرات في سورية وفي البحرين دفع بصورة إيران إلى مربّعٍ طالما حاولت النّأي بنفسها عنه، ذلك هو "مربّع الدّولة الطائفيّة"، فأيّ محاولةٍ لتفسير الموقف الإيراني ممّا يحدث في هذين البلدين تأخذ المحلّل إلى البعد المذهبيّ وربّما تكون مصالح أخرى اقتصاديّة مع سورية، لكن الأمر في البحرين يبدو في بوّابة مذهبيّة. في هذا السّياق، لا يمكن الفصل بين عدم الرّضا الإيراني لإرسال قوّات درع الجزيرة إلى البحرين، وبين الخصومة السياسيّة بين طهران والرّياض بسبب التدخّل الإيراني المستمرّ في العراق وفق النّظرة السعوديّة. إنّ القلق من إمكانيّة أن تستفيد إيران من مآلات الرّبيع العربي ربّما يكون موجودًا لدى البعض، لكن السّؤال المهمّ والمرتبط بحالة القلق المفترضة هو بشأن حسابات الرّبح والخسارة الإيرانيّة من تبعات الرّبيع العربي.

---

[٤] محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانية–السوريّة والحراك السوري الشعبي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١١/٨/٢٤:
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/2011824131918157377.htm

[5] http://www.tabnak.ir/fa/print/235093

[٦] إيران تدعم الإصلاحات في سوريا وتعارض التدخّل الأجنبي فيها:
http://www.alintiqad.com/fastnewsdetails.php?fstid=78271

الثّورات العربيّة ومقاييس الرّبح والخسارة الإيرانيّة

حظيت إيران بحضورٍ سياسي يثير الكثير من النّقاش والجدل بسبب عامل يغيب عن مركز النّقاش ألا وهو كيف يتلقّى الآخرون إيران أو بعبارةٍ أخرى صورة إيران في عيون الآخرين. فطوال أكثر من ثلاثة عقود برزت إيران كقوّة ثوريّة تستند إلى شرعيّةٍ دينيّة وشعبيّة، تتبنّى خطابًا يدافع عن القضايا التي تشغل الملايين من المظلومين في منطقتنا وعلى رأسها قضيّة القضايا: "فلسطين". هذا كلّه كان يحدث في بيئةٍ سياسيّة محيطة يتفشّى فيها الاستبداد والفساد في ميادينَ شتّى، حتّى وصل حدّ "التّخمة". لم تكن إيران في حاجةٍ إلى أكثر من أن تعليَ صوتها في وقت خفض الآخرون أصواتهم حتّى ظهروا وكأنّهم أموات. وتقدّمت في وقت اختار فيه الآخرون أن يتأخّروا، أو أرادوا أن يكونوا واقعيّين –كما حاولوا أن يقنعوا الشّعوب التي كانت تبدو مسكينة– بصمتهم وتراجعهم وعدم اختيارهم أن يكونوا مع ما تعتقد شعوبهم أنّه الحقّ، وبذلك قدّموا إيران لشعوبهم نموذجًا يُفتتن به، ويتمنّى البعض أن تكون قيادتهم مثل تلك التي كانت في طهران.

لقد كانت الطّريقة التي تلقّت بها شعوب المنطقة إيران جزءًا من القوّة الكامنة التي لم تكن تكلّف إيران الكثير للحصول عليها، لكنّ الرّبيع العربي جاء ليطرح سؤالًا كبيرًا عن ذلك التلقّي أو الصّورة الموجودة لإيران. سؤال ربّما لم تكن إيران لتتمنّى أن يُطرح، ولا سيّما إذا ما كانت نتيجة طرحه مراجعة ذلك الإعجاب بتلك الصّورة وبذلك التّلقّي. وللدقّة، فإنّه يمكن القول إنّ صورة إيران قد تأثّرت منذ عام ١٩٩٧، حيث فاز التّيار الإصلاحي وزعيمه البارز آنذاك، محمّد خاتمي، برئاسة الجمهوريّة الإسلاميّة، الأمر الذي دفع إلى حالةٍ من الصّراع الدّاخلي على الإصلاحات التي أرادها خاتمي ومعسكره، وانتهت بإقصاء الحركة الإصلاحيّة في عام ٢٠٠٥، وذلك بانتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا للجمهوريّة الإسلاميّة. تلك الانتخابات لم تكن في الحقيقة إلّا مقدّمةً لأزمةٍ أخرى، ولكنّها أعمق في آثارها، وهي تلك التي أعقبت الانتخابات الرئاسيّة في عام ٢٠٠٩، والتي تحدّثت المعارضة عن وقوع تزويرٍ فيها، الأمر الذي دفع إلى حركات احتجاج في العاصمة طهران ومدنٍ أخرى، تمكّنت السّلطات –من خلال القبضة الأمنيّة– من السّيطرة عليها،

وانتهت بوضع زعيمَي المعارضة الإصلاحيّة مير حسين موسوي ومهدي كروبي رهن الإقامة الجبريّة. كان المحيط الإقليمي العربي يتابع هذه التطوّرات، ولا سيّما الشّعوب التي كانت تتابع "النّموذج". فلمّا تابع النّاس ما جرى وتبيّن لهم ما تبيّن، تغيّرت ملامح الصّورة النّموذج. ومع بداية الرّبيع العربي، كان الرّأي العامّ العربي –الذي راهنت إيران عليه دائمًا– قد اختطّ طريقه بعيدًا عن النّموذج الإيراني. وأصبح التّراجع الذي أصاب صورة إيران لدى قطاعٍ عريض من الرّأي العامّ العربي أكثر وضوحًا، حيث بدأ بلغة الأرقام منذ عام ٢٠٠٦، فالإعجاب الذي كان، أخذ يتراجع. ففي الاستطلاع الذي أجرته مؤسّسة زغبي، كان واضحًا أنّ النّظرة السّلبية لإيران كانت تتزايد، ولا سيّما في المغرب والسّعودية ومصر والأردن والإمارات[٧]. لكن هذه النّظرة –غير الإيجابيّة– لم تكن لتغيّر وجهة نظر غالبيّة الرّأي العامّ العربي الذي لا يزال يرى في إسرائيل مصدر التّهديد الأوّل ثمّ الولايات المتّحدة الأميركيّة، ثمّ تأتي إيران في المرتبة الثّالثة[٨].

إنّ الموقف الإيراني ممّا يحدث في سورية الذي لا يتّفق مع القناعة الموجودة لدى قطاعٍ عريض من الرّأي العامّ العربي بأنّ الشّعب السّوري يطالب بالحرّية ولذلك فإنّه يقتّل، يضع إيران في موقف المساءلة لا سيّما مع ازدياد التّقارير التي تشير إلى مساعدةٍ إيرانيّة مباشرة للحكومة السوريّة في مواجهة الحراك الثّوري السّوري. مسألة يبدو أنّها سيكون لها ما لها من التّأثير في ما بقي من صورة إيران "النّموذج" لدى الرّأي العامّ العربي.

لا يبدو التّأثير السّلبي الذي أصاب صورة إيران هو الأمر الوحيد الذي خسرته إيران بسبب مواقفها من سورية والبحرين. فهناك أسئلة كثيرة تطرح عن أداء السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة ككلّ. فمنذ عام ٢٠٠٥، تراجعت العلاقات العربيّة الإيرانيّة سياسيًّا مقارنةً مع ما كانت عليه في فترة

---

[٧] للمزيد، انظر الاستطلاع الذي أجرته مؤسّسة زغبي لاستطلاعات الرّأي في عام ٢٠١١:
http://aai.3cdn.net/fd7ac73539e31a321a_r9m6iy9y0.pdf

[٨] للمزيد انظر المؤشّر العربي ٢٠١١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، الدوحة:
http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/7b817b45-8186-4979-82a3-76616ef2bc23

رئاسة محمّد خاتمي. ولعلّ هذا الأمر يعود إلى أجندة الرّئيس نجاد الذي أعطى انطباعًا بأنّ الدّاخل الإيراني له الأولويّة، كما أنّ الخطاب السّياسي الذي قيل إنّه يمهّد للجمهوريّة الثّالثة في إيران –والذي جاء به الرّئيس أحمدي نجاد– أعطى انطباعًا بأنّ إيران تعود إلى خطابٍ ثوريّ طالما انتقده المحيط العربي. يضاف إلى ذلك تركيز إيران على العراق بالدّرجة الأولى، وذلك للتّعويض اقتصاديًّا عمّا يُفرض عليها من عقوبات.

كانت محاولة التّركيز على تحقيق قفزةٍ في النموّ الاقتصادي والتّقليل من تبعات العقوبات الاقتصاديّة أيضًا تحدّيًا من نوعٍ آخر، إذ جعل حكومة الرّئيس نجاد تحت وابلٍ من الانتقادات حتّى ممّن ساندوه في الانتخابات[٩]، الأمر الذي جعل الاختلاف يحوّل البرامج إلى نوعٍ من المواجهات السياسيّة امتدّت لتطال العلاقة بين المرشد والرّئيس. عزّزت هذه التطوّرات تراجع السّياسة الخارجيّة وجعلها –في الغالب– تعتمد على ردّة الفعل وليس على المبادرة.

تعزّز منهج ردّة الفعل الإيراني على التطوّرات مع بدء الربيع العربي. وكما سبق وأن أشرنا إليه، فقد أربك عنصر المفاجأة لاعبين إقليميّين ودوليّين منهم إيران. وجعل عنصر المفاجأة هذا مع التطوّرات الداخليّة دولة مثل تركيا[١٠] تتصدّى لدورٍ طليعي في مشهد الثّورات العربيّة. دور ظهر متماسكًا على الرّغم من التردّد البادي بشأن ليبيا عند بدء ثورة ١٧ فبراير، وسرعان ما أخذت زمام المبادرة وانضمّت للجهد الدّولي الذي قاده حلف النّاتو. تبنّت تركيا دورًا لم تستطع إيران السّكوت عنه، فهذا هو خطيب الجمعة في مسجد طهران[١١] يصف ما تفعله تركيا بأنّه ترويج

---

[9] Iranian parliament challenges Ahmadinejad's economic plan, www.payvand.com/news/10/mar/1194.html

[١٠] اختلاف بر سر سوريه(الاختلاف حول سورية):

http://www.roozonline.com/persian/news/newsitem/archive/2012/april/07/article/-f1b0f69137.html

[١١] أحمد خاتمي: سوريا تدفع ثمن مقاومتها للاحتلال الصهيوني:

www.arabi-press.com/?page=article&id=31117

لنموذجها "التّركي" الذي تسانده الولايات المتّحدة الأميركيّة، وأنّ الثّورات العربيّة تريد خلق أنظمةٍ سياسيّة بوجوهٍ جديدة لخدمة المصالح الأميركيّة.

أوشك الموقف الإيراني من الثّورة السوريّة على أن يعصف بالعلاقات التركيّة الإيرانيّة، والتي طالما عدّت مثالًا على قدرة البلدين على تجاوز خلافاتهما والعمل معًا. ولعلّ الحديث عن وساطة تركيّة بشأن الملفّ النّووي الإيراني ما هو إلّا دليل على الأهمّية التي توليها إيران لعلاقاتها مع تركيا، لكنّ الخلاف كان واضحًا بين البلدين، وانعكس في برودٍ ظرفيّ في العلاقات، وتفتيشٍ تركي للشّحنات التي تأتي من إيران وتمرّ عبر أراضيها إلى سورية، سواء نقلت جوًّا أو برًّا، وهي إجراءات عكست حالةً من انعدام الثّقة لبضعة شهور.

حاول الطّرفان الإيراني والتّركي التّخفيف من حدّة الاختلاف عبر تغيير مسارات النّقاش، فطهران ترى أنّ تركيا تريد التخلّص من النّظام السّوري ودعم الإسلاميّين الليبراليّين لتسلّم السّلطة، وأنّ ذلك –كما أشرنا إليه–هو جزءٌ من أجندة أميركيّة في المنطقة، تحاول واشنطن من خلالها إعادة تعريف مصالحها عبر التيّار الإسلامي المعتدل الذي يمتلك قواعدَ شعبيّة عريضة. في المقابل، كانت تركيا ترى أنّ ما يحدث في سورية –وبسبب الحدود المشتركة– يفرض عليها التدخّل، فالسوريّون الفارّون من العنف ذهبوا إلى تركيا، وبذلك فُرض على أنقرة التدخّل. ويبدو أنّ تركيا حاولت أن تذكّر بالتّجربة العراقيّة بالنّسبة إلى إيران وتركيا، حيث من الصّعب أن تبقى الدّول متفرّجة وتطوّرات سياسيّة تجري على حدودها.

سياسة إيران الخارجيّة في ظلال الثّورات العربيّة

واجهت السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة تحدّيات جمّة خلال العقود الثّلاثة الماضية، ولعلّ أبرز تحدٍّ كان الصّورة التي قُدّمت لإيران، سواء في منطقة الشّرق الأوسط أو العالم ككلّ. هذه الصّورة التي لها بعدان، الأوّل –كما سبق وأشرنا– ذو صبغة إيجابيّة، وذلك في عيون بعض الشّعوب ومنها شعوب عربيّة؛ أمّا الثّاني فهو لدى الحكومات، حيث تظهر الصّورة ذات صبغة سلبيّة تعدّ إيران دولة "مارقة" تحرّكها مصالحها التوسّعية والطائفيّة بالدّرجة الأولى. فخلال عقد الثمانينيّات كانت معظم الدّول العربيّة –باستثناء سورية– ترى أنّ إيران تحرّك الشّعوب ضدّ الحكومات القائمة، وأنّ

موقفها من إسرائيل ما هو إلّا تكتيك لإثارة الرّأي العامّ ضدّ الأنظمة القائمة. ولم يتراجع هذا التصوّر عن إيران حتّى عندما عاد مسار العلاقات بين إيران وبين جيرانها الإقليميّين من العرب في مطلع التسعينيّات من القرن العشرين. وبقي الهاجس الأمني والسّياسي من البعد المذهبي الإيراني قائمًا.

على الرّغم من أنّ السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة رفعت منذ بدء إقامة الجمهوريّة الإسلاميّة شعار "لا شرقيّة ولا غربيّة"، فإنّها بقيت متأثّرةً بالتطوّرات السياسيّة التي مرّت بها إيران نفسها، سواء في الدّاخل أو تلك التي ارتبطت بها إيران مع دولٍ خارجيّة، والحديث هنا عن الحرب العراقيّة الإيرانيّة. وبصفةٍ عامّة، فإنّ هناك أربع محطّات بارزة مرّت بها السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة نحو العالم العربي، بدت فيها متأثّرة بالتطوّرات الداخليّة والإقليميّة، ولا سيّما المرتبط منها بالعراق:

المحطّة الأولى، هي التي تبعت قيام الجمهوريّة والتي تأثّرت بالنّزاع الدّاخلي بين القوى السياسيّة الليبراليّة والإسلاميّة وكذلك مجريات الحرب مع العراق. في تلك الفترة، كانت إيران تعتمد في سياستها الخارجيّة على الخطاب المعادي للغرب –ولاسيّما الولايات المتّحدة وإسرائيل– والذي جعل صورة إيران تحظى بإعجابٍ كبير، سواء في العالم الإسلامي أو في خارجه. لكن مجريات الحرب العراقيّة الإيرانيّة أحدثت انقسامًا لدى الجوار العربي الإيراني بين بعض الحكومات أحيانًا –كما هي الحال في الحالة السورية واللبنانيّة وبقيّة الدّول العربيّة التي ساندت العراق–، وانقسامًا من نوعٍ آخر بين بعض الحكومات التي ساندت العراق والمعارضة الإسلاميّة فيها التي كانت ترى الحرب آنذاك مؤامرةً لتدمير الثّورة الإسلاميّة. ولعلّ المثال المصري يبدو الأكثر حضورًا هنا. لقد ركّزت السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة في تلك الفترة على تعزيز النّجاحات التي تؤمّن لها دعم رأيٍ عامّ عربي وإسلامي متجاوبٍ مع إيران. كان النّظام الرّسمي يعلم أنّ خصومته مع الحكومات لا تؤثّر في تأييد ذلك الجمهور له، لا بل على العكس، أصبح ذلك التّأييد والإعجاب في نظر بعض الأنظمة السياسيّة تهديدًا للأمن والاستقرار.

بدأت **المحطّة الثّانية** مع حرب الخليج الثّانية (١٩٩١)، حيث وقفت إيران مع التّحالف الذي قادته الولايات المتّحدة الأميركيّة –وإلى جانبها دولٌ عربيّة كانت ترى إيران خصمًا– ضدّ اجتياح

العراق للكويت. تلك الحرب التي أضعفت القوى العسكريّة للعراق إلى حدٍّ كبير، وتبعتها عقوبات أجهزت على النّظام وأسهمت في إسقاطه سياسيًّا في عام ٢٠٠٣.

في هذه المرحلة، خسرت إيران بعض ما كانت تحظى به من إعجاب، حيث أنّ وقوفها مع الولايات المتّحدة جعل شعار سياستها الخارجيّة "لا شرقيّة ولا غربيّة" موضع تساؤل. لكن مع انجلاء غبار الحرب، عادت إيران إلى خطابها المعادي للولايات المتّحدة، مؤكّدةً أنّ المبرّر لموقفها من الحرب على العراق هو حرصها على عدم تغيير الوضع السّياسي القائم في المنطقة. كما أنّها عارضت بقوّةٍ مؤتمر مدريد للسّلام في عام ١٩٩١، وعدّته سعيًا للتّفريط في فلسطين على الرّغم من مشاركة حليفها العربي المهمّ –سورية– فيه. في غضون ذلك، عادت العلاقات السياسيّة الدبلوماسيّة مع معظم الدّول العربيّة، لكن ذلك لم يكن يعني زوال القراءة السياسيّة الأمنيّة القائلة إنّ إيران مصدر للتّهديد.

شهدت هذه المرحلة تطوّرًا داخليًّا إيرانيًّا مهمًّا أعاد تعريف السّياسة الخارجيّة بطريقةٍ مختلفة عمّا مضى، حيث فاز الإصلاحيّون بقيادة محمّد خاتمي برئاسة الجمهوريّة لفترتين رئاسيّتين ١٩٩٧–٢٠٠١ و٢٠٠١–٢٠٠٥. في هذه الفترة، كان خطاب السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة يركّز على مبدأ "نزع فتيل التوتّرات"، ولا سيّما مع الجوار العربي. وهو مبدأ لم يكن يعني أنّ إيران تخلّت عن مبدئها في العداء لإسرائيل بالدّرجة الأولى. سياسة نزع فتيل الأزمات كانت تعني الحدّ من كلّ العوامل التي من شأنها أن تتسبّب في تغذية أجواء عدم الثّقة بين إيران وجوارها العربي. من هنا، حاولت إيران العمل على العلاقات مع الحكومات وليس المعارضة السياسيّة في تلك الدّول. كما ركّزت على خطابٍ بدا متوازنًا بالنّسبة إلى القضيّة الفلسطينيّة، وهو أنّ إيران تقبل ما يقبل به الشّعب الفلسطيني. وهو الموقف الذي لم يكتب له الحياة بسبب ما تعرّضت له الحكومة الإصلاحيّة من ضغوطٍ من المؤسّسة الدينيّة والمؤسّسة العسكريّة الإيرانيّة.

كلّ ما كان يحدث في إيران لم يكن تلقّيه إيجابيًّا في كثيرٍ من الدّول العربيّة، فالحراك السّياسي والانتخابات التي كانت تتكرّر كلّ عامين تقريبًا؛ وكذلك طبيعة الجدل السّياسي الذي يجري داخل النّظام نفسه، كان صداه مزعجًا، فإيران مع تجربة الإصلاح بدأت تتحوّل إلى نموذجٍ في الفعاليّة السياسيّة الداخليّة التي تفتقدها كثير من الدّول العربيّة، ولا سيّما صاحبة التّأثير الكبير في أواخر

القرن العشرين. لقد حوّلت الحركة الإصلاحيّة في إيران طهران إلى تهديدٍ من نوعٍ آخرَ بالنّسبة إلى الأنظمة الاستبداديّة في العالم العربي. تهديد كانت تتمنّى تلك الحكومات أن تحسمه إيران داخليًّا عبر المؤسّستين العسكريّة والدينيّة، وهو ما حصل في نهاية المطاف في عام ٢٠٠٥. حيث أنجحت المؤسّستان الدينيّة والعسكريّة الرّئيس أحمدي نجاد وحاصرتا الحركة الإصلاحيّة وأضعفتا فعاليّتها السياسيّة.

في هذه الفترة، ظهر عاملٌ آخر مرتبط بالسّياسة الخارجيّة الإيرانيّة وهو الملفّ النّووي، حيث نشرت أوّل صورٍ عن مفاعل نطنز النّووي الإيراني في شهر آب / أغسطس ٢٠٠٢، حينها بدأ الغرب حملةً على إيران متّهمًا إيّاها بتطوير أسلحةٍ نوويّة. وهو الأمر الذي سرعان ما انتقل إلى الدّول العربيّة التي فهمت البرنامج النّووي كتهديدٍ سياسي وعسكري لها، حيث أنّه سيزيد من عوامل التفوّق الإيراني على محيطها، ولا سيّما العربي منه. لقد ترك البرنامج النّووي أثره الإيجابي في الصّورة التي رسمها الآخرون عن إيران أو تخيّلوها، حيث أنّ إيران بدت كدولةٍ قادرة على النّهوض على الرّغم من كلّ التّحالفات والسّياسات التي يتبنّاها خصومها ضدّها. أعادت هذه التطوّرات الأمور إلى المربّع الأوّل من حيث أنّ إيران لا تزال تهديدًا في نظر الحكومات التي كانت تفشل اقتصاديًّا وسياسيًّا على نحوٍ متواصل. لقد كان الحديث ذو البعد المذهبي أقلّ مقارنة بالمحطّة الأولى التي ناقشناها، وكذلك هو الأمر بالنّسبة إلى المحطّة الثّالثة التّالية.

بدأت **المحطّة الثّالثة** مع الاجتياح الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣. في هذه المرحلة، وضعت إيران نفسها مرّةً أخرى حيث كانت الولايات المتّحدة الأميركيّة، وساندت الحرب على العراق، وانتهى حكم البعث هناك. لكن لم يكن ذلك إلّا مقدّمة لما هو أهمّ وأكثر تأثيرًا. لقد دفعت إيران بثقلها السّياسي والمذهبي لمساندة المعارضة الشيعيّة العراقيّة لتولّي زمام الأمور في العراق على أساس فرضيّة أنّهم الغالبيّة. وانكفأت الدّول العربيّة المؤثّرة عن العراق، وتفرّقت في انتقاد السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة في العراق. وعادت إيران –بموقفها من العراق– إلى دائرة الدّولة الطائفيّة التي كانت تحاول أن تتأى بنفسها عنها، وتدافع عن نهجها السّياسي بأنّه ضدّ الظّلم مهْما كان مصدره.

لقد بقي الانقسام بشأن تقييم ما تفعله إيران باديًا للعيان كما كان في بداية عقد الثمانينيّات من القرن العشرين، وتعزّز الانقسام في ظلّ التّجاذبات المذهبيّة التي نتجت من احتلال العراق وأحدثت انقسامًا داخل بعض الدّول في المنطقة، إضافةً إلى ظهور سياسة المحاور ببروز ما سُمّي محور الاعتدال الذي توجّهه الولايات المتّحدة، وأُدرجت فيه دول عربيّة مثل مصر والمملكة العربيّة السعوديّة والأردن، وظهر مقابله محور المقاومة أو الممانعة الذي تبدو إيران متزعّمة له ويضمّ سورية وحركة حماس وحزب الله. لم تتغيّر الأمور كثيرًا، فحقيقة الانقسام ترسّخت بعد أحداث مثل الحرب على غزّة في عام ٢٠٠٨، والحرب في لبنان في عام ٢٠٠٦. وبدأ التّحالفان في مواجهة سياسيّة كلاميّة قويّة لم يغب عنها البعد الطّائفي. ولقد عزّز من أجواء الشكّ والرّيبة في الفترة بعد عام ٢٠٠٥، تولّي الرّئيس محمود أحمدي نجاد الرّئاسة لفترةٍ ثانية، والذي حصل كنتيجة تحالفٍ غير معلن عنه بين المؤسّستين الدينيّة والعسكريّة التي يمثّلها الحرس الثّوري. ومع اشتداد أزمة البرنامج النّووي الإيراني وتفاعلاتها، أصبحت إيران تعاني من نوعٍ من العزلة السياسيّة مع محيطها العربي باستثناء سورية ولبنان.

لقد زادت الانتخابات الرئاسيّة الإيرانيّة في عام ٢٠٠٩ من أعباء السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة. ففي الدّاخل، ثمّة انقسامٌ في مؤسّسة الحكم تجسّد في عزل كبير المفاوضين في الملفّ النّووي علي لاريجاني الذي اتّضح أنّه كان بينه وبين الرّئيس أحمدي نجاد خلاف، كما أُقيل وزير الخارجيّة منوجهر متكي. انتقلت هذه الخلافات إلى مستوًى من الخلاف بين المرشد الأعلى علي خامنئي والرّئيس أحمدي نجاد. لم يكن الانقسام إلّا تحدّيًا ظاهريًّا لسياسة إيران الخارجيّة، لأنّ التحدّي الأهمّ هو ما تعلّق بالتّأثير السّلبي الذي تركته نتائج الانتخابات وما تبع تلك النّتائج من إجراءاتٍ أمنيّة على صورة إيران في الإقليم، الأمر الذي زاد التّساؤلات عن مدى صحّة الحديث عن النّموذج الإيراني، ولا سيّما في وقتٍ بدا فيه النّموذج التّركي أكثر صدقيّةً من حيث الأداء السّياسي داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

جاء الرّبيع العربي لتبدأ **محطّة جديدة** في مسار السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة. محطّة بدا فيها أداء السّياسة الخارجيّة منقسمًا بين الوفاء للمبادئ وبين الوفاء للمصالح. وكانت نتائج الثّورات في مصر وتونس منسجمةً ظاهريًّا مع المصالح الإيرانيّة، فحظيت بالتّأييد ودعوة الغرب إلى احترام

خيار الشّعوب. ثمّ تبدّى الاختلاف بين المبادئ والمصالح في الحالة الليبيّة، حيث كانت إيران تدعو إلى احترام خيار الشّعب اللّيبي، لكنّها لا تريد دورًا لخصومها كالولايات المتّحدة وفرنسا وبريطانيا ولا تريد دورًا لمنافسها الإقليمي تركيا.

وزاد التحدّي أمام السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة مع بدء الثّورة في سورية، الحليف الإقليمي والعربي لإيران، وبدا الاختيار بين المبادئ التي طالما قالت إيران إنّها تدافع عنها –وفي مقدّمتها الدّفاع عن المظلومين– من جهةٍ، والمصالح المرهونة بالمحافظة على نظامٍ مستبدّ لم يختلف كثيرًا عن النّظام الملكي الإيراني الذي قامت الثّورة الإسلاميّة ضدّه. واختارت إيران المصالح، واكتفت بالتّفسير المؤامراتي لتبرير موقفها ممّا يحدث في سورية. أمّا بالنّسبة إلى الحالة البحرينيّة، فيبدو واضحًا –بالنّسبة إلى إيران– توافق المبادئ بالدّفاع عن الشّيعة المضطهدين مع المصالح بمعارضة تدخّل دول مجلس التّعاون الخليجي، وانتقادها لتدخّل قوّات درع الجزيرة لإخماد الاحتجاج الشّيعي[١٢].

خلاصة

لم تكتمل تطوّرات الرّبيع العربي بعد، وعليه فإنّه ليس من اليسير القول إنّ المواقف التي نراها اليوم نهائيّة، سواء من إيران أو من غيرها. وما تشهده المنطقة هو مخاضٌ عاشته أممٌ وشعوب أخرى في أوروبا في منتصف القرن التّاسع عشر، وفي أميركا اللاتينيّة وفي أوروبا الشرقيّة في

---

[١٢] العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي مرشّحة إلى مزيد من التوتّر، لا سيّما بعد زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى، ونشر إيران قطع بحريّة في منطقة الجزر (أبو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى).
إدانة خليجيّة موحّدة لزيارة نجاد لجزيرة أبو موسى الإماراتيّة:http://www.alsharq.net.sa/2012/04/18/227060

القرن العشرين. وهي حراكات أخذت أكثر من عقد من الزّمن. فإذا ما نظرنا إلى ربيع العرب، فإنّه لم ينقضِ منه إلّا عامٌ وبضعة شهور.

ثمّة مخاضٌ فصوله متعدّدة، فصله الأوّل عنوانه إسقاط أربعة زعماء هم زين العابدين بن علي ومحمّد حسني مبارك ومعمّر القذافي وعلي عبدالله صالح. وفصله الثاني بناء الدّولة الجديدة، والتّأسيس لانتخابات ودورات انتقاليّة لا تخلو من عثراتٍ وإخفاقات. في هذا الفصل ثورات لم تكتمل، بل ربّما لم تبدأ بعد. الغموض سيّد الموقف في سورية، والعناصر التي تساهم فيه كثيرة، أوّلها مرتبط بالوضع الدّاخلي السّوري والقدرة الأمنيّة والسياسيّة التي يمتلكها النّظام، والتي عزّزها الدّعم الرّوسي والصّيني والإيراني. وثانيها الضّعف والفرقة اللّذان تعاني منهما المعارضة، بحيث أضعف فرص حصولها على الدّعم الدّولي الذي برّر تخاذله بغياب معارضةٍ موحّدة. وثالثها انشغال الدّول التي تسمَّى "فاعلة" بملفّاتٍ داخليّة، ففي واشنطن وباريس هناك الانتخابات الرئاسيّة، وفي دول الاتّحاد الأوروبي هناك الأزمة الاقتصاديّة. كلّ ذلك عزّز من دور الدّول المؤيّدة للحكومة السوريّة ومنها إيران.

صحيح أنّ إيران تحاول أن تطوّر موقفها بشكلٍ يأخذ بعين الاعتبار أنّ النّظام السّوري قد يسقط، لكنّها بالتأكيد لا ترغب في أن يؤدّي إلى سقوط النّظام. دفع هذا الأمر إيران إلى إقناع العراق ليؤيّدها في الدّفاع عن النّظام السّوري، ممّا عزّز من فرضيّة البعد الطّائفي الذي يحدّد مسار السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة منذ عام ٢٠٠٣. وستسعى طهران –عبر علاقاتها مع روسيا والصّين– إلى تأمين حضورٍ سياسي لها في حال تشكّل أيّ مشهدٍ سياسي جديد في سورية، وذلك في إطار إستراتيجيّة تخفيف الخسائر التي قد تطال إيران في مرحلة ما بعد نظام البعث في سورية.

لقد فرضت الثّورات العربيّة تحدّيات جديدة على السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة المتعلّقة بالجوار العربي، وهي تحدّيات آخذة في التشكّل وستتزايد في ظلّ تغيّر النّظرة الإيجابيّة إلى إيران وتحوّلها إلى سلبيّة وعودتها إلى صورة الدّولة الطائفيّة. وهذا ما سيعزّز من تحدّي إيران، سواء حكم الإسلاميّون عبر الانتخابات، حيث سيجدون أنفسهم في موقفٍ محرج إذا ما اقتربوا من إيران، أو فاز غير الإسلاميّين الذين قد يرون في إيران تحدّيًا قوميًّا سياسيًّا.